

Distr.: General
28 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

من أجل التعاون الإنمائي الدولي

الإجراءات التي اتخذتها المجالس التنفيذية ومجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في مجال تبسيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومواءمته

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الآونة الأخيرة في مجال تبسيط الممارسات المتصلة بالعمل ومواءمتها، مع التركيز على ما اتخذته المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة من إجراءات.

فعقب إقرار خطة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الرامية إلى مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل، بُذلت جهود كبيرة في سبيل تكييف المبادرات على نحو دقيق، مع مراعاة السياق المالي المتغير وما سبق إنجازَه من أعمال.



وأُبرمت اتفاقات مهمة على مدى السنة الماضية، في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في مجالات لها تأثير مباشر على العمليات المنجزة على المستوى القطري، وتحديدًا فيما يتعلق بتوضيح ومواءمة المبادئ التوجيهية بشأن التمويل المشترك والشراء المشترك وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة.

وتحسنت أوجه التكامل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية، مما أدى إلى تنامي الدعم السياسي والمالي المقدم لعدد من المبادرات على نطاق المنظومة بأسرها، من قبيل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن التحديات الماثلة أمامنا تستلزم من المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة تقديم توجيهات شاملة ومتعددة الجوانب واستشرافية بشكل أكبر.

وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحيط علماً بالتقرير ويشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة العمل على درب التبسيط والمواءمة، بتوجيه من مجالسها التنفيذية ومجالس إدارتها.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - تنفيذ خطة العمل من أجل مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل في منظومة الأمم المتحدة
٦	ألف - حسن الإدارة وتمويل خطة العمل
٧	باء - تنفيذ المشاريع
١١	ثالثا - التبسيط والمواءمة لتسهيل اتساق العمليات وكفاءتها على المستوى القطري
١١	ألف - التمويل المشترك والشؤون المالية
١٥	باء - عمليات المكاتب القطرية
١٨	رابعا - الإجراءات التي اتخذتها المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة
١٩	ألف - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٢٠	باء - منظمة الأغذية والزراعة
٢٣	جيم - منظمة الصحة العالمية
٢٣	دال - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٢٤	هاء - منظمة العمل الدولية
٢٥	واو - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢٧	زاي - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٨	خامسا - خاتمة
٢٩	سادسا - توصيات

أولا - مقدمة

١ - مع تسارع جهود الإصلاح الرامية إلى تحقيق نتائج برنامجية أكثر اتساقا وفعالية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، يجري التشديد مرارا وتكرارا على أن نقص الاتساق على صعيد القواعد والإجراءات والممارسات المتصلة بالعمل تشكل عقبة كأداء. وقد أدت التعديلات التدريجية التي أجرتها فرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أساليب الإدارة والممارسات الإدارية على امتداد العقود القليلة الماضية إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة، وتواصل التقدم في هذا الصدد على مستوى المقر والمستوى القطري بشكل متزامن، مما يسלט الضوء على ضرورة اتباع نهج يشمل المنظومة بأسرها بدلا من تطبيق نهج مخصص، وصولاً إلى اعتماد طرائق تنفيذ متوائمة ومنسقة، مع مراعاة الحقائق القائمة على أرض الواقع وكذلك تنوع الولايات المنوطة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة واختلاف أنماط عملها.

٢ - وأكدت العمليات الحكومية الدولية الأخيرة مجدا على ما يكتسبه تبسيط الممارسات المتصلة بالعمل ومواءمتها من أهمية. وعقب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي أجرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، واصلت الجمعية معالجة هذه المسألة المهمة في سياق المشاورات غير الرسمية الدائرة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وأهابت الجمعية العامة بالأمين العام، في الفقرة ٢١ من قرارها ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، أن يواصل إحراز التقدم في ذلك المجال، طالبةً إليه أيضا أن يقوم بإطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتظام على التقدم المحرز والتحديات التي تواجهه في هذا الصدد. ومن المتوقع أن تتمخض العملية التشاورية الجارية في إطار الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة عن توجيهات جديدة، في ضوء آخر المستجدات في مجال مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل.

٣ - وتفتح المتابعة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧ آفاقا أخرى لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز والتحديات التي اعترضت هذا المسار. وفي الفقرة ١١٢ من القرار ٢٠٨/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى المجالس التنفيذية ومجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تجري تقييما للتقدم المحرز، بما في ذلك التكاليف والفوائد، في مجال تبسيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومواءمته على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛ وأن تحلل الآثار التي يحتمل أن تترتب على برامج التنمية؛ وأن تقدم تقارير سنوية عنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته الموضوعية. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في قراره ٢٠٠٨/٢، أن يقدم تقريرا عما تتخذه المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة من إجراءات في مجال

تبسيط الممارسات المتصلة بالعمل ومواءمتها. واستجابة لهذا الطلب، قُدم التقرير الأول إلى المجلس في عام ٢٠٠٩ (E/2009/61). وعقب النظر في التقرير، حث المجلس جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف الجهود المبذولة في عدد من المجالات، ولا سيما في مضمار تنفيذ خطة العمل من أجل مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٧، وسياسات استرداد التكاليف، وبدء تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية (انظر القرار ١/٢٠٠٩).

٤ - ويهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة سريعة عن التقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك فرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مدى السنة الماضية، مع التركيز بشكل خاص على ما اتخذته المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة من إجراءات وما قدمته من توجيهات. وفيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بكل وكالة على حدة، سيقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي معلومات مفصلة عن هذه المسألة عن طريق تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2010/5، و E/ICEF/2010/3-6، و E/2010/6). وتفادياً للازدواجية، لا يتناول هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها تلك المنظمات.

ثانياً - تنفيذ خطة العمل من أجل مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل في منظومة الأمم المتحدة

٥ - كان إقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين لخطة العمل في حريف عام ٢٠٠٧ وانطلاق حملة جمع التبرعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بمثابة منعطف حاسم حيث شهد تحوُّلاً من النهج المخصص إلى النهج المنتظم في السعي إلى إرساء طرائق عمل متسقة في منظومة الأمم المتحدة. وتجسد خطة العمل توافق آراء واسع النطاق بشأن العقبات الرئيسية، التي تشمل مجالات ذات إمكانات كبيرة لاعتماد ممارسات إدارية متسقة بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية. ومن المكاسب المهمة التي تساعد على المضي قدماً في هذا المسار ما ساد بين مختلف الوكالات من روح تعاون والتزام ثابت بتنفيذ مشاريع المواءمة على نحو مشترك، مع أن هذا المناخ التعاوني ما زال في مراحله الأولى.

ألف - حسن الإدارة وتمويل خطة العمل

٦ - أكدت المداولات الحكومية الدولية التي جرت في الآونة الأخيرة بشأن الممارسات المتصلة بالعمل مرارا وتكرارا على ما تكتسيه الشفافية والمساءلة من أهمية في تنفيذ خطة العمل. واستجابة لذلك، أنشئ هيكل صغير ومرن بشأن حسن الإدارة، يوضح بشكل قاطع خطوط المساءلة، ويقوم على الرصد والتقييم القويين، بالإضافة إلى شفافية الإبلاغ.

٧ - ويشرف على التنفيذ الشامل لخطة العمل اللجنة التوجيهية للممارسات المتصلة بالعمل^(١) التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين. واللجنة التوجيهية مسؤولة عن وضع الأولويات المتعلقة بتخصيص الأموال لمختلف المشاريع، حيث تحرص على التوفيق بين توافر الأموال ومدى إلحاح المشاريع وأهميتها وتأثيرها على المستوى القطري. ولأغراض التنفيذ، تنشأ حول الوكالة الرائدة أفرقة عاملة مؤلفة من المنظمات المهتمة، وتضطلع الوكالة الرائدة بالمسؤولية النهائية عن تحقيق النتائج وتحتفظ بالسلطة المالية على الموارد المخصصة للمشروع وتخضع للمساءلة عنها.

٨ - وكان من المتوقع أن تمّول الخطة إلى حد كبير عن طريق موارد خارجة عن الميزانية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ صندوق استثماري مخصص. وعقب تلقي مساهمة أولية في عام ٢٠٠٨، وردت مساهمات إضافية في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠، انتقلت بالخطة من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

٩ - ولكفالة إحراز مزيد من التقدم في الحد من العقوبات التي تعيق مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل على المستوى القطري، على النحو المطلوب في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، أوفد رئيسا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بعثة رفيعة المستوى إلى بلدان مختارة من أجل مواصلة تحديد العقوبات ذات الأولوية التي تعيق الممارسات المتصلة بالعمل بهدف إيجاد حلول سريعة لها. وستقدم البعثة تقريرا إلى رئيسي المجموعة الإنمائية واللجنة الإدارية، وإحاطة إعلامية إلى الدول الأعضاء عما توصلت إليه من استنتاجات.

(١) يرأس هذه اللجنة نائب رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وتتألف من رؤساء شبكات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، وأمين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

باء - تنفيذ المشاريع

١٠ - في ضوء الردود الواردة من الدول الأعضاء، وأيضا التوجيهات الحكومية الدولية، أعيد في عام ٢٠٠٩ ترتيب أولويات المشاريع الميمنة في خطة العمل ومقترحات تمويلها. وروعي في إعادة ترتيب الأولويات تغيير السياق المالي، مع التركيز على المبادرات التي تشكل بالفعل جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والمجالات التي قطع فيها العمل بالفعل أشواطا كبيرة، لكي تكون المراحل الأولية لتلك المشاريع قد وصلت بالفعل إلى مرحلة متقدمة من التنفيذ عندما يتوافر التمويل من خارج الميزانية.

١١ - وفي اجتماع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٠، وعلى إثر تلقي القسط الأكبر من المساهمات الخارجة عن الميزانية والموجهة إلى خطة العمل، تم إقرار ست مبادرات ذات أولوية^(٢)، مما أدى إلى تخصيص مبلغ ٣,٢ مليون دولار لإنجاز هذه المشاريع. وتشمل الوكالات الرائدة في إطار هذه المشاريع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستنفذ معظم المشاريع على مدى العامين المقبلين، مع قطع أشواط مهمة بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

١ - الإدارة المالية

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٢ - ما زالت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تخطو نحو الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية، ورغم تفاوت وتيرة خطاها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى باعتماد المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة بأسرها اعتبارا من عام ٢٠١٠. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أفادت ١٠ منظمات بأن تاريخها المستهدف لا يزال هو عام ٢٠١٠، على أن منطمتين من هذه المنظمات أشارتا إلى وجود خطة لتعديل هذا التاريخ قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وتخطط ثلاث منظمات حاليا لتطبيق المعايير

(٢) دراسة تحليلية واستعراضية مقارنة لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص للترتيبات المتعلقة بتشغيل الموظفين في مواقع خارج المقر؛ وقاعدة البيانات ونظام الإبلاغ عن الإحصاءات المالية على نطاق المنظومة بأسرها؛ ودراسة جدوى عن توفير خدمات الخزانة المشتركة؛ والمعايير والنهج المشتركة لتحديد التكاليف المتعلقة بالخدمات والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومواءمة المشتريات لدعم العمليات الميدانية: دراسة تحليلية مقارنة لممارسات المنظمات وعملياتها المتعلقة بالمشتريات؛ ومشروع أهلية الموردين: وضع إطار مشترك بشأن الجزاءات المطبقة على الموردين في منظومة الأمم المتحدة.

المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١١، بينما تخطط سبع منظمات لتطبيقها بحلول عام ٢٠١٢، وتخطط منطمتان أخريان لتطبيقها بحلول عام ٢٠١٤. وما زالت بعض المنظمات التي حددت عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تاريخين مستهدفين لم تكمل بعد خطوات التنفيذ الرئيسية التي كان يتعين إتمامها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مما يوحى باحتمال تأخر اعتمادها.

١٣ - وشهد العام الماضي أيضا تفاوتات في أداء المنظمات السبّاقة إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي). وما فتئ نجاح برنامج الأغذية العالمي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من عام ٢٠٠٨ يفيد المنظمات الأخرى عن طريق ما يوفره من "دروس مستخلصة". وكانت منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية تهدفان في البداية إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من عام ٢٠٠٨، ثم نقحتا تاريخ الاعتماد ليصبح عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢، على التوالي. وسلطت تجربة المنظمات السبّاقة إلى الاعتماد الضوء على جملة مسائل مشتركة قد تتسبب في تأخر التطبيق، بما في ذلك حجم العمل المطلوب وتعقده، والمسائل الناجمة عن بدء تطبيق تغييرات في نظم المعلومات، ونقص عدد الموظفين المكرسين لهذه المهمة، وعدم كفاية الموارد المالية.

١٤ - وكان لدعم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين دور مهم في إكساب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القدرة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. واكتملت حتى الآن جميع الدورات التدريبية الثماني عشرة بشأن المعايير المحاسبية الدولية، ونُشرت موادها لكي تستخدمها المنظمات الأخرى. ويجري النظر الآن في مختلف خيارات المعالجة المحاسبية. ومن المفهوم أنه تم بالفعل تحقيق قدر عال من المواءمة على صعيد السياسات المحاسبية المتفق عليها على نطاق المنظومة بأسرها.

خدمات الخزانة المشتركة

١٥ - يتيح مشروع خدمات الخزانة المشتركة^(٣) فرصة لتحقيق وفورات كبيرة على صعيد منظومة الأمم المتحدة برمتها، عن طريق الجمع بين عائدات استثمار أفضل، وتكاليف منخفضة لتجهيز عمليات الدفع، وشروط تعاقدية محسّنة، بالإضافة إلى استخدام مقدمين آخرين لخدمات الاستثمار والخزانة. ويهدف المشروع إلى تحسين مستوى الاتساق والمواءمة على

(٣) تعني إدارة الخزانة العمليات المصرفية والاستثمارية والعمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية التي تقتضيها جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتسديد المدفوعات بمختلف العملات في مواقع متعددة وعالمية، وبطريقة سليمة وأمنة، ولكفالة سلامة استثمار فوائض النقدية المؤقتة.

صعيد منظومة الأمم المتحدة برمتها فيما يتعلق بالممارسات والإجراءات الناظمة لخدمات الخزانة، مما يؤدي إلى تنفيذ بعض خدمات إدارة الخزانة تنفيذًا مشتركًا.

١٦ - وقد باتت المرحلة التحضيرية نحو توفير خدمات الخزانة المشتركة على وشك الانتهاء، حيث أُجريت دراسة استقصائية في أوائل عام ٢٠٠٩ عن ممارسات الخزانة المطبقة حاليا في المنظمات الدولية، كما أن المحفل الإلكتروني لتبادل المعارف - الموقع الشبكي لمجتمع الممارسين في مجال الخزانة قد دخل طور التشغيل في نهاية عام ٢٠٠٩. وكشفت الدراسة الاستقصائية أنه برغم الفرص المتاحة في بعض المجالات، ستظل هناك حواجز مهمة يتعين التغلب عليها على الصعيد القانوني وصعيد حسن الإدارة والصعيد الإداري. لذا، ينبغي التركيز في البداية على تقديم حلول جذابة وعملية يمكن تطبيقها في إطار زمني قصير نسبيا.

١٧ - وجاءت الموافقة على تمويل "دراسة الجدوى بشأن توفير خدمات الخزانة المشتركة للأمم المتحدة" في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، بوصفها إحدى أولويات خطة العمل، لنتنقل بمشروع خدمات الخزانة المشتركة إلى مرحلة التنفيذ. وستتفرغ الدراسة خيارات لنماذج المواءمة والتعاون في مجالات خدمات الخزانة، وستتيح تحديد أوجه الاختلاف بين الأحكام القانونية والتنفيذية والمالية لفرادى المنظمات، إلى جانب النظر في سبل معالجة تلك الاختلافات.

قاعدة بيانات ونظام الإبلاغ عن الإحصاءات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٨ - يشكل مشروع إنشاء مركز وثائق للمعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية أحد المشاريع ذات الأولوية المنتقاة من خطة العمل، وهو يستجيب أيضا لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١٦ من قرارها ٣١١/٦٣. وتنطوي هذه المبادرة على فائدتين هما توافر معلومات مالية عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها تتسم بالشمولية والموثوقية ويسر الإدارة، وإتاحة فرصة الوصول إليها من موقع واحد. وقد شرعت الأمانة العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في التعاون نحو تنفيذ عملية مشتركة لجمع البيانات تلبي جميع متطلبات الإبلاغ. وستكتمل المرحلة التنفيذية لمركز الوثائق في غضون سنتين.

٢ - المشتريات

١٩ - تتمثل المبادرة الأولى المنبثقة من خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في مشروع يهدف إلى بلورة إجراءات ومبادئ توجيهية فيما يتعلق بأهلية الموردين والإجراءات الواجب اتباعها في التعامل مع الموردين المشتبه فيهم و/أو المتهمين و/أو الذين ثبتت إدانتهم بسوء السلوك وفقا لمدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموردين.

٢٠ - ومنذ انطلاق المشروع في عام ٢٠٠٩، ما فتئ يتقدم بأقصى سرعة. وتم الاتفاق على أن إطار السياسة العامة المشتركة الذي يجري تطويره حاليا سيشكل أساسا لتطوير نظام مكتمل، يتماشى مع المبادئ العامة للمشتريات السارية في العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة. ويكمن الجانب الأهم من الإطار في أن كل منظمة تستخدم عملياتها الخاصة بما على نحو يتيح تحقيق نتائج متسقة. ومن المتوقع أن يكون مشروع الإطار الأولي جاهزا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لكي تعتمده لاحقا اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين.

٢١ - ومن الأمور التي ستقوم بها المبادرة المشتركة بين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الواردة في خطة العمل^(٤)، تعزيز تحليل استخدام نظام المشتريات الوطنية، والمسائل المتعلقة بالمشتريات، والاستراتيجيات، والاحتياجات والنتائج في بلدان من البلدان الرائدة الثمانية المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء".

٣ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٢ - تعكس مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في خطة العمل الاعتراف بالتكنولوجيا الحديثة كقوة دافعة لإجراء الإصلاحات التنظيمية والإدارية. وقد تم وضع عدد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالفعل قبل البدء في خطة العمل، وشملت المبادرات الاتفاق على مواصلة دراسة عن قيمة وجدوى الخدمات المشتركة لإبلاغ البيانات باستخدام نهج تقدير التكاليف على نحو مشترك مع الوكالات المهتمة.

٢٣ - وكشفت الدراسة التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٩ واكتملت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وجود حالات تكرار وفجوات على السواء في القدرة على إبلاغ البيانات على نطاق الوكالات، قد تؤدي معالجتها بشكل فعال إلى تعزيز أوجه الكفاءة العملية، وربما إلى تحقيق وفورات في التكاليف التشغيلية. وتضمنت الدراسة توصيات إلى الوكالات بتنفيذ عدة أنشطة محددة على نحو جماعي، بما فيها تعزيز تقاسم الموصولة داخل البلدان، وتحسين وصلات إبلاغ البيانات القائمة على النحو الأمثل، وإنشاء بوابة قادرة على الربط بين جميع الوكالات بشكل آمن.

٢٤ - وحددت أربعة خيارات لتنفيذ هذه المبادرات، بما في ذلك الإبقاء على الوضع الراهن (أي استمرار كل وكالة في العمل بشكل مستقل)؛ والتشجيع على زيادة التقاسم فيما بين الوكالات؛ والاستعانة بموردين خارجيين لإنجاز العمليات المتصلة بالشبكة؛ وإنشاء جهاز

(٤) يتعلق الأمر بـ "مواصلة عمليات الشراء وممارستها دعما للعمليات الميدانية: دراسة تحليلية مقارنة لممارسات وعمليات الشراء لدى المنظمات".

تابع للأمم المتحدة ليتولى "تشغيل الشبكة من الداخل". وفي حين أن الخيارات الثلاثة الأخيرة تؤدي جميعها إلى تحقيق وفورات في التكاليف على المدى الطويل بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المائة من نفقات التشغيل لكل وكالة على حدة، فإن نهج التقاسم ينطوي على مخاطر أقل، مع بذل قدر متوسط من الجهد والاستثمار. بيد أن ذلك قد يقتضي من الوكالات أن تتنازل عن جزء من سيطرتها لتحقيق منفعتها على الوجه الأكمل، وهو قرار لن يتأتى إلا بانتهاج سياسة موحدة على نطاق المنظومة بأسرها.

٢٥ - وبغية المضي قدما على هذا المسار، تم الاتفاق على أن جميع الأعمال الرامية إلى تحقيق الاتساق على صعيد إبلاغ البيانات ينبغي أن تنفذ بشكل متوائم مع ما ينفذ من أنشطة في سياق الموازنة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى القطري.

ثالثا - التبسيط والموازنة لتسهيل اتساق العمليات وكفاءتها على المستوى القطري

٢٦ - سيقم نجاح عملية الموازنة في المقر في نهاية المطاف في ضوء قدرتها على تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة والفعالية التنفيذيتين على أرض الواقع. وهناك طائفة واسعة من العمليات والمهام التنفيذية وأنشطة تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها التي لها تأثير مباشر على الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري. وقد أخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية زمام المبادرة في تحسين هذه العمليات التنفيذية على الوجه الأمثل بالتعاون مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، مع التركيز على العقبات الرئيسية التي حددها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

ألف - التمويل المشترك والشؤون المالية

١ - الإطار المشترك للميزانية

٢٧ - استجابةً للقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، أجرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تحليلاً للتجارب والدروس المستخلصة في مجال استخدام أطر الميزانية المشتركة، وترجمت الممارسات الجيدة إلى توجيهات عملية بهدف تطبيقها على نطاق أوسع في جميع البلدان. وتقترح التوجيهات أنه ينبغي وضع إطار مشترك للميزانية متى قرر البلد طواعية وضع خطة عمل مشتركة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي جميع الحالات الأخرى، يظل اعتماد البلدان للإطار مسألة طوعية. وسيساعد الإطار المشترك للميزانية على كفاءة تضمين وثيقة خطة عمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توقعات شاملة وقائمة على النتائج للموارد المالية وتحديدًا للفجوة

التمويلية على امتداد الفترة البرنامجية بأكملها. وهو مصمم كأداة للتخطيط والإدارة في يد فريق الأمم المتحدة القطري.

٢ - الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين

٢٨ - نظراً لأن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين أصبحت آلية تمويل مهمة في منظومة الأمم المتحدة لتوجيه الموارد وحشدتها بطريقة فعالة ومنسقة، فقد شددت أفرقة الأمم المتحدة القطرية مرارا وتكرارا على الحاجة إلى توجيهات عملية لكفالة قدر أكبر من الاتساق والانتظام في إنشاء الصناديق الاستثمارية وإدارتها. وتلبية لهذه الحاجة، أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المذكورة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إنشاء صناديق استثمارية متعددة المانحين، في شباط/فبراير ٢٠١٠، على أساس مؤقت. وتتمتع المذكورة التوجيهية في تجربة إنشاء الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وإدارتها. وهي تهدف إلى توفير أدوات ولوازم عملية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحسين قدرتها على تخطيط تلك الصناديق الاستثمارية وتطويرها وتنفيذها على المستوى القطري. وستصدر الصيغة المنقحة من المذكورة في وقت لاحق من عام ٢٠١٠.

٣ - سياسة استرداد التكاليف

٢٩ - وافقت الوكالات المشاركة في المشاورات المشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات المتخصصة، بتطبيق نسبة ٧ في المائة كمعدل متنسق للتكاليف غير المباشرة للدعم البرنامجي بالنسبة للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج والأنشطة المشتركة بين عدة وكالات على المستوى القطري. وفي ضوء مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، فإن جميع التكاليف الأخرى التي تتكبدها كل مؤسسة مشاركة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في سياق تنفيذ الأنشطة التي تتحمل المسؤولية عنها سيتم استردادها بوصفها تكاليف مباشرة. وعلاوة على ذلك، للوكالات المتخصصة أن تواصل تطبيق معدلات قياسية للتكاليف غير المباشرة للدعم البرنامجي تصل إلى ١٣ في المائة بالنسبة للمبادرات التي تشارك فيها وكالة واحدة، والتي تصمم وتدار بصورة مباشرة أو ثنائية. وتأسيسا على هذا التوافق في الآراء، تم المضي قدما في عام ٢٠٠٩ بالحوار المشترك بين الوكالات بشأن السياسات المنسقة لاسترداد التكاليف في سياق الفريق العامل المعني بسياسة استرداد التكاليف التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٣٠ - وحفّزت الدراسة التي أجريت بتكليف من الفريق العامل مواصلة التفكير في المبادئ الناظمة لمواءمة سياسات استرداد التكاليف. ونظرا للاختلافات الواسعة في طرائق العمل، وهياكل التمويل، وأحجام المشاريع، وأساليب الإدارة، اتفق على أن جهود المواءمة ينبغي أن تقوم بالأحرى على المبادئ المشتركة بدلا من معالجة القضايا الجزئية، بغية كفاءة استرداد التكاليف بالكامل تمشيا مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٣١ - وقرر الفريق العامل كذلك أنه في الأجل القصير، ستظل كل وكالة مسؤولة أمام مجلس إدارتها عن تفسير مبادئ الأمم المتحدة وطرائقها فيما يتعلق باسترداد التكاليف. وفي الأجل الطويل، ينبغي للمنظمات أن تحدد وتسترد على نحو أكثر شمولاً التكاليف المباشرة وكذلك التكاليف المتغيرة وفقا لطرائق عمل المنظمات. وقد أنشئت فرقة عمل خاصة للعمل على إيجاد حل مشترك للوكالات المتخصصة.

٣٢ - ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على استعراض وإقرار السياسات والنهج الحالية لاسترداد التكاليف ومدى كفاءتها وفعاليتها بوجه عام في المساهمة في تمويل عمليات تلك الوكالات. وفي عام ٢٠١٠، سيجري النظر في تنفيذ الحلول الرامية إلى استرداد التكاليف غير المباشرة بما يتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات، ولا سيما لضمان عدم توجيه التمويل الأساسي لدعم أنشطة ممولة من موارد غير أساسية.

٤ - مناقلة وفورات التكاليف

٣٣ - دعا الاستعراض الشامل للسياسات لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ منظومة الأمم المتحدة إلى كفاءة ضخ الوفورات الناجمة عن خفض تكاليف المعاملات في برامج إنمائية موجهة إلى البلدان المشمولة بالبرامج. واستجابة لذلك، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مذكرة سياسة عامة بشأن السبل والتحديات المرتبطة بتحديد "الوفورات الصافية" من الأنشطة التنفيذية وقياسها وضخها في برامج البلدان نفسها، وبشأن سبل التغلب على تلك التحديات.

٣٤ - ونظرا لتعدد وضع نظام لتتبع التكاليف، وتحديد نسبة التكاليف إلى الفوائد المترتبة على وضع نظام من هذا القبيل، واختلاف أساليب ميزنة الوكالات لأنشطتها التنفيذية على الصعيد القطري، اتفق على أنه ينبغي للوكالات أن تقوم، على أساس تجريبي وحسب الاقتضاء، بوضع عمليات لتحديد وقياس "الوفورات الصافية" المتأتية من الأنشطة التنفيذية، وكذلك البحث عن سبل ضخها في البرامج المنفذة في البلد نفسه. وسيجرى في نهاية عام ٢٠١٠ استعراض للمسائل التي يُرى أنه بالإمكان تنفيذها وأن الوكالات نفذتها.

٣٥ - وبرغم هذا الاتفاق، ما زال هناك عدد من العقبات التي ينبغي معالجتها في معرض اختبار هذا النهج. فعلى سبيل المثال، قد تحتاج بعض الوكالات إلى موافقة مجالس إدارتها على التغييرات التي قد يتعين إدخالها في قواعدها وإجراءاتها. بل، وفي بعض الحالات، قد تتجاوز تكلفة قياس وفورات العمليات ما تم تحقيقه من وفورات. وعلاوة على ذلك، ليست الوكالات جميعها مزودة بميزانيات متكاملة، حيث تعمل الميزانية الإدارية والميزانية البرنامجية وفق دورتين مختلفتين، وتسترشدان بمجموعات مختلفة من القواعد. وما لم يتحقق قدر أكبر من التكامل، سيكون من العسير كفالة ضخ وفورات الأنشطة التنفيذية في البرامج.

٥ - مواءمة اللوائح والقواعد المالية

٣٦ - في أعقاب الحوارات العديدة التي نسقتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩، وضع المراقبون الماليون في المؤسسات الخمس المشاركة (الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي) مشروعاً لمجموعة اللوائح والقواعد المالية المنسقة، مع الحفاظ على الشروط الخاصة بكل وكالة حسبما تمليه ولاياتها، حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أن تكتمل صياغة اللوائح والقواعد المالية المنسقة بحلول منتصف عام ٢٠١٠، مع تقديمها بعدئذ إلى اللجان الاستشارية ومجالس الإدارة. ومن المتوقع صدور الموافقة النهائية خلال عام ٢٠١١ ليبدأ النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية. بيد أن مواءمة اللوائح والقواعد المالية لا تشكل سوى خطوة واحدة، ومن الضروري مواصلة العمل في مجال مواءمة السياسات والإجراءات المالية.

٣٧ - وإدراكاً للعوائق الكبيرة التي تواجهها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كثير من الأحيان بسبب نقص المواءمة بين السياسات والإجراءات المالية، سيجري استعراض أوجه الاختلاف فيما بين المنظمات الخمس في هذا المجال. وستحدد الفجوات القائمة في عام ٢٠١٠ لتحقيق مزيد من الضبط والتنفيذ على المستوى القطري.

٣٨ - ولتيسير إشراك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في آلية للتمويل الجماعي أو المشترك على أساس موقف موحد للأمم المتحدة، توصلت الوكالات إلى اتفاق مشترك على اختبار السياسات الحالية التي تمارسها عدة منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وزيادة استعراضها بغية تطبيقها على نطاق المنظومة بأسرها.

٦ - مواءمة الإبلاغ المالي ونظام رمز الميزانية

٣٩ - بدأت مواءمة فئات الإنفاق في عام ٢٠٠٦ بهدف تبسيط شروط الإبلاغ وتنسيقها على صعيد مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وظلت سارية منذ ذلك الحين. ونظرا لتوقع إجراء مراجعة جوهرية لفئات الإنفاق بعد بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فقد أُنْفِق على أن تطبق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مبادراتها المشتركة فئات الإنفاق الحالية التي تمت مواءمتها، ضمناً لتبسيط رصد المبادرات المشتركة والإبلاغ عنها على المستوى القطري.

باء - عمليات المكاتب القطرية

١ - الخدمات المشتركة

٤٠ - يشجع الاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧ منظومة الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لترشيد وجودها القطري باستخدام أماكن عمل مشتركة، والاشتراك في شغل المواقع، وعند الاقتضاء، تنفيذ نموذج المكتب المشترك وتوسيع نطاق خدمات الدعم العامة المشتركة ووحدات العمل، بغية الحد من النفقات العامة للأمم المتحدة وتكاليف معاملات الحكومات الوطنية. وقد شهد العقد الماضي تكاثر مبادرات الخدمات المشتركة، مع تفاوت مستويات عمقها واتساعها. وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٩ أن ١١٦ فريقاً من أصل ١٣٥ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المشمولة بالدراسة الاستقصائية نفذ جميعها خدمات مشتركة، مع اعتماد ٨٢ في المائة من هذه الأفرقة ترتيبات بشأن الخدمات الأساسية (على سبيل المثال، الخدمات المصرفية وخدمات التنظيف والصيانة)، واعتماد ثلثي الأفرقة ترتيبات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الموارد البشرية، والخدمات الطبية. وزعم ٤٠ في المائة من البلدان أنها حققت وفورات في التكاليف.

٤١ - وتتعاظم الحاجة إلى دعم القدرات والدعم المالي على السواء في مجال مبادرات الخدمات المشتركة. وقد زعم ٤٦ في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أنها تلقت تدريباً في مجال الخدمات المشتركة. بيد أن ٧٦ في المائة من البلدان أفادت أنها بحاجة إلى دعم إضافي لتنفيذ الخدمات المشتركة، وشدد ما يربو على نصف هذه البلدان على أنها تلقت "دعماً غير كاف".

٤٢ - وكثف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لمشاريع الخدمات المشتركة عن طريق تجديد التوجيهات بالاستناد إلى تجربة البلدان الرائدة المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء" وتوفير التدريب المخصص، مما أدى إلى تحقيق اختراقات في عدد من المجالات ذات المردود السريع. ووضعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في صدارة أولوياتها

مسألة إحراز تقدم في عدد من المجالات، بما فيها المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشؤون المالية، والموارد البشرية.

٢ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٣ - إن تقاسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ليس مفهوما جديدا. فالعديد من المكاتب القطرية يتقاسم بالفعل اتصالات الإنترنت وموارد تكنولوجيا المعلومات ومعداتها. ويجري حاليا في عدد من البلدان تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير هياكل أساسية وخدمات مشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات عامة لتطبيقها على نطاق عالمي في مجال تخطيط وإنشاء هياكل أساسية مشتركة بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد القطري.

٤٤ - ويتمثل الإنجاز الآخر في بدء تنفيذ البريد الإلكتروني والعنوان الشبكي تحت شعار "أمم متحدة واحدة" لتغطية جميع مكاتب المنسقين المقيمين والمواقع الشبكية الموحدة للأمم المتحدة. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، اعتمدت خمسة بلدان النطاق الشبكي الجديد، وانخرط مزيد من البلدان في عملية الاعتماد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع مشروع الدليل المشترك واختباره في باكستان وموزامبيق. ويكتسي هذا المشروع أهمية خاصة على الصعيد القطري، حيث يوفر لجميع الموظفين إمكانية الوصول بسهولة إلى معلومات الاتصال لموظفي الوكالات. ويعكف مجلس الرؤساء التنفيذيين حاليا على تعميم مشروع الدليل المشترك على نطاق المنظومة بأسرها. وبعد تحديد الحل الفني المناسب، صارت عدة وكالات موصولة الآن عن طريق هذا الدليل، ومن المتوقع أن تنضم إليه معظم الوكالات خلال عام ٢٠١٠.

٤٥ - وبرغم شتى الحلول النموذجية، فإن التحدي يظل هو توسيع نطاق هذه الحلول لتشمل بلدانا أخرى على سبيل الأولوية، الأمر الذي يستلزم تخصيص موارد إضافية في شكل اعتمادات مالية وخبرة تقنية على السواء من داخل وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - الشراء المشترك

٤٦ - وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، توجيهات عامة بشأن الشراء المشترك على الصعيد القطري بغرض استخدامها على نطاق عالمي. ولا تنطبق التوجيهات إلا على عملية الشراء التي تبدوها عادة على المستوى القطري معظم وكالات منظومة الأمم المتحدة الممثلة محليا (إن لم تكن كلها). ولا تزال للوكالات

الحرية في شراء سلع وخدمات متخصصة واستراتيجية وفقا للمواصفات والمعايير الفنية الخاصة بكل وكالة (على سبيل المثال، شراء الأغذية، ولوازم سلسلة التبريد، ووسائل منع الحمل، وغير ذلك).

٤٧ - وتنطوي التوجيهات على حلول بشأن صوغ اتفاقات مشتركة طويلة الأجل، وإنشاء لجان مشتركة معنية بالعقود المحلية، واتخاذ خطوات لتشكيل فريق مشترك معني بالمشتريات على الصعيد القطري. وهي توفر إمكانية تقليص معاملات الشراء عن طريق زوال الحاجة، على سبيل المثال، إلى إجراء دراسات استقصائية متعددة للأسواق وإلى الإعلان عن مناقصات متعددة. ولوضع المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ، تم وضع خطة لمواءمة مشتريات الأمم المتحدة على المستوى القطري لعام ٢٠١٠، وتتوخى الخطة زيادة دعم المقر للاتصالات، والاختبار النموذجي، والتوجيه المعياري، والتدريب.

٤ - النهج المنسق في التحويلات النقدية^(٥)

٤٨ - بدأ النهج المنسق في التحويلات النقدية في عام ٢٠٠٧ وتوسع في وقت لاحق ليشمل مجموعة أكبر، وبات ينفذ الآن تنفيذا تاما في ١٩ بلدا. ويجري أيضا عرضه في زهاء ١٢٠ بلدا، ولو بدرجات تنفيذ مختلفة. وبرغم موافقة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) على استخدام النهج حيثما كان ممكنا فيما تنفذه من عمليات في البلدان الرائدة، ما زال يتعين أن تعتمد الوكالات المتخصصة الأخرى على نطاق أوسع، كما يتعين توسيعه ليشمل بلدانا غير البلدان الرائدة المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء".

٤٩ - وتؤكد الردود الأولية أن الشركاء ينظرون إلى النهج المنسق بوصفه يساهم في تحسين التخطيط والرصد، مع وجود إمكانات كبيرة لخفض تكاليف المعاملات. وتشير تقديرات موزامبيق، على سبيل المثال، إلى أنه تم توفير زهاء ٢٠ في المائة من وقت موظفي الحكومة والأمم المتحدة بفضل اعتماد النهج المنسق. بيد أن هناك عددا من التحديات التي قد تكون

(٥) يستخدم النهج المنسق في التحويلات النقدية تقييمات كلية وجزئية لتحديد المخاطر، بالإضافة إلى أنشطة الضمان من قبيل مراجعة الحسابات والفحص العشوائي. ويعتمد أيضا شكلا منسقا جديدا لكي يستخدمه الشركاء المنفذون في طلب الاعتمادات وتقديم تقارير عن كيفية استخدامها. والقصد من التقييم الكلي الاستعراض المكتبي للتقييمات القائمة للنظام الوطني العام لإدارة الشؤون المالية التي تجري مرة في كل دورة برنامجية. أما التقييم الجزئي فينظر في سلامة نظام إدارة الشؤون المالية لدى الشرك المنفذ.

سببا في بطء إحراز التقدم في بعض البلدان، مثل التردد في قبول التقييمات الجزئية للشركاء الحكوميين ومقاومة بعض الحكومات للخضوع لمراجعة الحسابات ونظام الضمان.

٥ - أماكن العمل المشتركة

٥٠ - أظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٩ بشأن الخدمات المشتركة والأعمال المنسقة أنه من بين ١١٦ بلدا مستجيبا، هناك ٨٤ بلدا يعتمد شكلا من أشكال الاشتراك في أماكن العمل على الصعيد القطري. وزعم ٦٢ بلدا أنها بصدد التفكير في تغيير وضعها الحالي فيما يتعلق بأماكن العمل.

٥١ - وما فتئت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال إنشاء أماكن عمل مشتركة. وإدراكاً للتحدي المرتبط بنقص التمويل، تمت الموافقة على الخيارات المتاحة لتمويل أماكن العمل المشتركة وجرى اختبارها على المستوى القطري. وتعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا على وضع توجيهات بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستصدر في عام ٢٠١٠ بهدف توجيه مشاريع بناء أماكن عمل مشتركة. وبرغم تحديات التمويل، تتطلع البلدان، مثل فييت نام، إلى جني فوائد برنامجية كبيرة من استخدام أماكن العمل المشتركة، مما يتيح استكشاف أساليب بديلة لعمل الأفرقة المشتركة بين الوكالات معاً، بغية تحقيق قدر أكبر من الاتساق والكفاءة والفعالية.

٥٢ - وتزايد الأدلة التي تشير إلى إمكانية تشييد مبان خضراء بعلاوة تكلفة رأسمال ضئيلة أو منعدمة، وتؤكد أن لها فترات عوائد استثمار جذابة. ولتحقيق أقصى قدر من الكفاءة من حيث التكلفة، يجري تخطيط مشروع "التخضير الموحد: دار الأمم المتحدة" بهدف دعم جهود ألبانيا، والرأس الأخضر، وفييت نام لإقامة دور الأمم المتحدة الموحدة الخضراء، مع تعزيز العمليات المستدامة في المنظمات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها في تلك البلدان. وسيدعم المشروع بعد ذلك الأنشطة التحضيرية لإقامة دار الأمم المتحدة الموحدة الخضراء في عدد من البلدان يصل إلى ١٠ بلدان أخرى مستفيدة من برامج ولديها دار للأمم المتحدة.

رابعاً - الإجراءات التي اتخذتها المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة

٥٣ - شهد العام الماضي زيادة التفاعل بشأن قضايا الممارسات المتصلة بالعمل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الآليات المشتركة بين الوكالات مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، صدر في الآونة الأخيرة تقرير للأمم المتحدة عن الاتساق على نطاق المنظومة (A/64/589)، تناول التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وقدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين تقريرا إلى

المجلس عن مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في عام ٢٠٠٩. وكان لهذا الزخم صدى على مستوى المجالس التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارتها، أدى إلى تجديد التوجيهات لتجسيد توجهات السياسة العامة على نطاق المنظومة بأسرها.

ألف - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٤ - دخل مشروع اليونسكو بشأن المعايير المحاسبية الدولية مرحلة حاسمة الآن نظرا لتوجيه إعداد بيانات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ عن الفترات المالية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وعقب تحديد ما يعتري النظام المحاسبي من ثغرات وإعداد ورقات السياسة العامة، تم توفير التدريب في مجال المعايير المحاسبية الدولية. ويجري حاليا إدخال تغييرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير ما يرتبط بها من تدريب باعتبارها خطوات مهمة صوب التنفيذ.

٥٥ - وتبين تجربة اليونسكو أنه لضمان قوة عمليات الإبلاغ المالي وصدقية المعلومات المالية، من الجوهرى مواصلة تعزيز الضوابط الداخلية. ومن الحيوي أيضا إحراز تقدم في مجال تدريب الموظفين وتحسين معارف المؤسسة وخبراتها اللازمة.

٥٦ - ويجري إطلاع المجلس التنفيذي لليونسكو باستمرار على التقدم المحرز نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وخلال دورته الحادية والثمانين بعد المائة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اقترحت الأمانة العامة إجراء تغييرات في القواعد واللوائح المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية. وأحاط المجلس علما بالتعديلات المقترحة، وطلب إلى المدير العام أن يقدمها إلى المؤتمر العام لليونسكو للنظر فيها والموافقة عليها في دورته الخامسة والثلاثين.

٥٧ - وبعد نظر المجلس التنفيذي في التقرير المرحلي المقدم من الأمانة العامة خلال دورته الثانية والثمانين بعد المائة، أحاط علما بالتقدم الجيد المحرز حتى الآن، وبما يقتضيه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من تغييرات مهمة في عام ٢٠١٠ وما بعده؛ مدركاً أنه لا تزال هناك فجوة تمويل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية تطبيقاً كاملاً؛ ودعا المدير العام إلى تحديد الوفورات المحققة في فترة السنتين الحالية، وأذن له بنقل تلك الوفورات لدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

٢ - سياسة استرداد التكاليف

٥٨ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أقر المدير العام لليونسكو سياسة جديدة لاسترداد التكاليف بهدف تنفيذها على أساس تجريبي لمدة عامين. ومنذ ذلك الحين واليونسكو تبذل جهوداً متواصلة لتعزيز فهم أفضل لسياسة استرداد التكاليف وتحسين عمليات السياسة العامة وفقاً للتطورات الداخلية والتطورات الحاصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٥٩ - وفي محاولة لتحسين سياسة اليونسكو في مجال استرداد التكاليف تمشيا مع منهجية واضحة المعالم لقياس تكاليف الدعم، أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ دراسة لقياس التكاليف بهدف تقييم مستوى التكاليف غير المباشرة المتغيرة بشكل أفضل^(٦)، مما يساعد بدوره على تحديد المستوى المناسب لمعدل تكاليف دعم البرامج. وتجري اليونسكو أيضاً تحسينات إدارية لزيادة كفاءة عمليات استرداد التكاليف وتخفيض التكاليف الإدارية حيثما أمكن.

٦٠ - وبعد استعراض المجلس التنفيذي للتقدم المذكور أعلاه في دورته الحادية والثمانين بعد المائة، رحب بقرار المدير العام اعتماد وتنفيذ سياسة لاسترداد التكاليف تقرر بمبدأ استرداد التكلفة الحقيقية وفقاً لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، أحاط المجلس علماً بالجهود الجارية التي يبذلها المدير العام، ودعاه إلى تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثانية والثمانين بعد المائة، يتضمن مزيداً من المعلومات عن نتائج الدراسة المشتركة بين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ونتائج دراسة قياس التكاليف التي أجرتها اليونسكو في عام ٢٠٠٨، وحالة سياسة اليونسكو في مجال استرداد التكاليف.

باء - منظمة الأغذية والزراعة

١ - خدمات الدعم المشتركة

٦١ - ما فتئت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تتعاون بشتى الأساليب على مدى السنين، بغية إدماج مواطن قوتها وتسخير منظورات وخبرات إضافية لمجابهة التحدي المتمثل في تحقيق وفورات في التكاليف ومكاسب في الكفاءة.

(٦) التكاليف غير المباشرة المتغيرة، التي تعرف عادة بأنها تكاليف دعم البرامج، هي تكاليف تكبدها المنظمة في إطار أداء وظائفها ودعم أنشطتها ومشاريعها وبرامجها، ولا يمكن أن تُعزى بشكل قاطع إلى أنشطة أو مشاريع أو برامج محددة. ومن الأمثلة النموذجية على هذه التكاليف الخدمات والوحدات الإدارية، إضافة إلى ما يتصل بها من تكاليف النظم والتشغيل.

٦٢ - وقد وسّعت دوائر المشتريات في الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها نطاق الجهود المشتركة ومجالات التعاون بشكل كبير. فعلى مدى العامين الماضيين، أعلنت الوكالات بشكل متزايد عن مناقصات مشتركة، مما أدى إلى انخفاض كبير في تكاليف المعاملات على إثر تطبيق أسعار تنافسية بقدر أكبر نتيجة لارتفاع وفورات الحجم بفضل تجميع احتياجات الوكالات الثلاث. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، وضعت الوكالات الثلاث قاعدة مشتريات مشتركة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لشراء السلع والأعمال والخدمات العادية للمقر على نحو مشترك على مدى العامين المقبلين. وتتراوح الوفورات المتوقعة من المناقصة المشتركة بين ٢ و ٥ في المائة من الخصومات الإضافية على مدى فترة العقد القائم. وبغية موازنة الدعم المؤسسي مع خدمات الشراء المشتركة، اختارت الوكالات الثلاث إنشاء فريق نموذجي مشترك معني بالمشتريات، بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مما أتاح استخدام أفضل الممارسات لدى الوكالات الثلاث كافة.

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها استكشاف وتوسيع نطاق مجالات التعاون في ميادين السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، والتدريب، والتمويل، والسفر، والأمن، وكذلك الخدمات المتصلة بالمؤتمرات والمرافق، مع العمل في آن واحد صوب تحقيق التوحيد والمواءمة.

٦٤ - وقُدمت تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى الاجتماع المشترك بين اللجنة البرنامجية واللجنة المالية التابعتين لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي أعرب خلال دورته الأخيرة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن دعمه المستمر للتعاون فيما بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وأحاط الاجتماع المشترك علما بموافقة الوكالات الثلاث على إنشاء وحدة المشتريات المشتركة وأقر الإجراءات التي شرع فيها لاستعراض وتعزيز الأدوات اللازمة لقياس وفورات الكفاءة الناجمة عن تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

٢ - سياسة استرداد التكاليف

٦٥ - خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، شرعت منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ ٦٨٩ مشروعا من مشاريع الصندوق الاستئماني، قُيدت تكاليفها كافة وفقا لمعدلات تقع ضمن إطار السياسة العامة المعتمدة حاليا. وتقيّد الغالبية العظمى من المشاريع (٨٨ في المائة من حيث القيمة) وفقا للمعدلات القصوى/الموصى بها.

٦٦ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة تقريرا سنويا إلى اللجنة المالية والاجتماع المشترك والمجلس عن تنفيذ سياستها المتصلة بتكلفة الدعم. وخلال دورتها الثامنة والعشرين بعد المائة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعربت اللجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة عن

ارتياحها لتطبيق معدلات تكاليف دعم المشاريع للفترة قيد الاستعراض ضمن إطار السياسة المعتمدة، ونوهت إلى التطورات الناجمة عن الشراكة مع مرفق البيئة العالمية^(٧). وأقرت اللجنة من حيث المبدأ توسيع نطاق سياسة منظمة الأغذية والزراعة فيما يتصل بتكاليف الدعم ليشمل فئات التكاليف ذات الصلة، وطلبت تقديم تفاصيل السياسة المنقحة، في دورة مقبلة، لتنظر فيها قبل وضع السياسة موضع التنفيذ.

٣ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٧ - يواصل مشروع المعايير المحاسبية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة إحراز تقدم جيد نحو تحقيق الهدف المتمثل في إعداد التقارير المالية السنوية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٢.

٦٨ - وقد جرى في عام ٢٠٠٩ تحول كبير في نطاق المشروع، عندما قرر المجلس المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية تضمين مشروع المعايير المحاسبية الدولية مشروعاً قائماً للاستعاضة عن نظام المحاسبة الميدانية العتيق. فبالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، سيوفر المشروع الآن للمكاتب البعيدة عن المقر نظاماً مالياً يناسب أغراض العمل الحالية، ويقلل المخاطر المالية من خلال تنفيذ عمليات ونظم لدعم عمليات التسجيل والمحاسبة والرقابة والإبلاغ المتعلقة بجميع المعاملات المالية والمشتريات على مستوى المكاتب البعيدة عن المقر.

٦٩ - ويرصد المشروع المخاطر وقيّمها على نحو مستمر. وتتمثل المخاطر الرئيسية في قلة الموظفين الرئيسيين المتاحين لدعم المشروع، نظراً لتعدد الأنشطة الأخرى المتعلقة بالإصلاح التي تضطلع بها المنظمة، والحاجة إلى مزامنة بعض الأنشطة الرئيسية مع مشاريع نظم المعلومات الأخرى، وقيود الهياكل الأساسية وملاك الموظفين في المكاتب البعيدة عن المقر.

٧٠ - ويواصل مشروع المعايير المحاسبية الدولية التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتبادل تجارب التنفيذ وتحديد الحلول المشتركة للمشاكل المشتركة. وقد أثبت هذا التعاون أهميته القصوى لتحديد حلول قابلة للتطبيق لنظم المكاتب البعيدة عن المقر.

٧١ - وتتلقي اللجنة المالية والمجلس تقارير منتظمة عن مشروع المعايير المحاسبية الدولية، وهما يواصلان تقديم دعمهما القوي للمشروع. وقد أيدت اللجنة قرار تأجيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لغاية عام ٢٠١٢. وإدراكاً من اللجنة لوطأة شتى المبادرات الجارية داخل

(٧) نظراً لارتفاع الحاد في تمويل مرفق البيئة العالمية، تلقت منظمة الأغذية والزراعة مزيداً من التوضيحات بشأن السياسات التي ينتهجها المرفق فيما يتصل بخدمات الدعم التي يستخدمها في إدارة المشاريع الممولة من المرفق.

المنظمة على الموارد من الموظفين، شددت على أهمية ضمان توفير الموارد اللازمة من الموظفين المتاحة داخل المنظمة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية. وأبرزت أيضا أهمية مواصلة التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي.

جيم - منظمة الصحة العالمية

١ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧٢ - تكاد منظمة الصحة العالمية تتبوأ موقع الصدارة بين جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بعد أن غدت معاييرها متوافقة جزئيا مع المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠٠٨، ومتوافقة تماما تقريبا بحلول عام ٢٠١٠. وقد قُدمت البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٨ وفقا لشكل المعايير المحاسبية الدولية. بيد أنه ما زال ثمة صعوبات في بعض المجالات، ولا سيما بسبب القيود المتعلقة بالموارد. ومع ذلك، تتوقع منظمة الصحة العالمية أن تصبح متوافقة تماما مع المعايير المحاسبية الدولية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على نحو ما يقتضيه نظامها المالي.

٧٣ - وخلال الاجتماع الحادي عشر للجنة شؤون البرامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعربت اللجنة عن دعمها لما تبذله الأمانة العامة من جهود لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وأشارت إلى أنه ستنفذ تنفيذها كاملا خلال فترة السنتين الحالية.

دال - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧٤ - وافق المؤتمر العام لليونيدو في عام ٢٠٠٧ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبرغم شتى التحديات، لا تزال اليونيدو ملتزمة بتاريخ التنفيذ الأصلي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، صارت اليونيدو مستعدة لتجميع كل البيانات والمعلومات ذات الصلة في نظم متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية، مما يتيح للمنظمة أن تكون متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية وأن تعدّ بياناتها المالية لعام ٢٠١٠ استنادا إلى المعايير الجديدة. واعتباراً لعملية مواءمة الأنظمة واللوائح المالية لمنظومة الأمم المتحدة، أُجري استعراض أولي مؤقت للوائح اليونيدو المالية، وتم تحديد اللوائح التي تقتضي تعديلات للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.

٧٥ - وخلال الاجتماع الثالث عشر للمؤتمر العام لليونيدو، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحاط المؤتمر العام علماً بمقترحات التعديلات الأولية على النظام المالي لليونيدو في ضوء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٠، وقرر اعتماد التعديلات المؤقتة على النظام المالي التي تعتبر ضرورية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢ - إدارة التغيير

٧٦ - في ضوء مواءمة الممارسات المتصلة بالعمل داخل منظومة الأمم المتحدة، اقترحت اليونيدو مبادرة لإدارة التغيير ترمي إلى تحويل عمليات الإدارة وآليات التنفيذ في المنظمة بشكل كبير إلى الحالة المنشودة بتوجيهها نحو تعزيز النتائج والفعالية والكفاءة وإدارة المخاطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجريت دراسة لتقييم مبادرة إدارة التغيير تقييماً شاملاً، بما في ذلك مكوناتها، من قبيل إعادة تنظيم العمليات الداخلي وتعميم نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

٧٧ - وأحاط المؤتمر العام علماً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بدراسة الجدوى بشأن مبادرة إدارة التغيير الشاملة، وطلب إلى المدير العام أن يقدم معلومات عن مختلف عناصر تكلفة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ووافق المؤتمر أيضاً على استخدام الأرصدة غير المستغلة في مبادرة إدارة التغيير، مع إدارة جميع أموال المبادرة عن طريق حساب خاص. ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات للحساب.

هاء - منظمة العمل الدولية

١ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧٨ - وافق مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، في دورته السابعة والتسعين بعد المائتين، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على اعتماد منظمة العمل الدولية للمعايير المحاسبية الدولية للفترة المالية التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين، أحرزت منظمة العمل الدولية تقدماً ملحوظاً نحو الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك إتمام تقييم كامل لمتطلبات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وتوثيق السياسات والإجراءات المحاسبية، وتدريب موظفي الميدان والمقر المشاركين في إعداد التقارير المالية.

٧٩ - وبرغم التقدم المحرز، من غير المرجح أن تكتمل جميع التغييرات اللازم إجراؤها في النظام والإجراءات في حينها للالتزام بالموعد المقرر بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. لذلك، تعتزم منظمة العمل الدولية مواصلة اتباع نهج تدريجي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. واستناداً إلى هذا النهج، تتوقع منظمة العمل الدولية أن

تكون متوافقة مع جميع المعايير المحاسبية الدولية، خلا سبعة منها، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وسيكون بمقدورها أن تتوافق مع جميع المعايير بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ومن شأن هذا النهج أن يجنب المنظمة الحاجة إلى البحث عن موارد مالية إضافية لكفالة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بكاملها بحلول عام ٢٠١٠.

٨٠ - وفي دورته الرابعة بعد الثلاثمائة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩، اقترح مجلس الإدارة على مؤتمر العمل الدولي مشروع قرار بشأن تعديل النظام المالي، يقضي بإجراء شتى التغييرات في عملية الإبلاغ المالي بما يناسب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. واعتمد المؤتمر التغييرات المقترحة في دورته الثامنة والتسعين، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأحاط مجلس الإدارة علما، خلال دورته السادسة بعد الثلاثمائة، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بخطة التنفيذ المنقحة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

٢ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨١ - في الوقت الذي كانت استراتيجية منظمة العمل الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تقترب من نهايتها، وضعت المنظمة استراتيجية جديدة ترمي إلى توطيد دور تكنولوجيا المعلومات إلى أقصى حد كمحرك للتغيير يعزز الفعالية والكفاءة وقيمة استثمارات المنظمة الحالية والمقترحة في نظم تكنولوجيا المعلومات. وتتوخى الاستراتيجية تحويل وظيفة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة من مجرد التركيز بشدة على الهياكل الأساسية وخدمات الدعم إلى اتباع نهج استباقي في تحديد الفرص المتاحة للتكامل والكفاءة على الصعيد الإداري، في اتساق وثيق مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ونتيجة لذلك، ستعزز وظيفة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة عن طريق إعادة تنظيم موقعها وترشيد العمليات الإدارية لتكون في وضع أفضل لأداء دورها الاستراتيجي. ولدعم تطوير وظيفة تكنولوجيا المعلومات تطويرا ناجحا لأداء هذا الدور الأكثر استراتيجية، سيجري اتخاذ عدد من المبادرات، بما في ذلك تعزيز الاتصال والتدريب في السنوات المقبلة.

٨٢ - وقد أقر مجلس الإدارة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

واو - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١ - الوجود القطري

٨٣ - وافق المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على إنشاء ١٧ مكتبا قطريا في عام ٢٠٠٨، افتتحت كلها واستضيفت في أماكن عمل وكالة أخرى من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على

إنشاء ٢٧ مكتبا قطريا، تغطي ما مجموعه ٣١ بلدا (بعض المكاتب تغطي أكثر من بلد واحد). وتستفيد هذه البلدان البالغ عددها ٣١ بلدا من ١٢٠ مشروعا من مشاريع الصندوق، مما يمثل ٤٨ في المائة من محفظة الصندوق الحالية من حيث العدد، و ٥٥ في المائة من حيث القيمة. وقد أبرم الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١١ اتفاقا للوكالات المستضيفة، واتفاقيين مع برنامج الأغذية العالمي.

٨٤ - وفي سبيل توطيد وجود الصندوق على الصعيد القطري، اقترح الصندوق إجراء توسيع محدود لوجوده القطري، مكثفيا بافتتاح ثلاثة مكاتب جديدة في عام ٢٠١٠. وستكون هذه المكاتب القطرية صغيرة ومقتصرة على البلدان التي لديها ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة مشاريع استثمارية قائمة ومستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعدو إدارة المكاتب القطرية أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وذلك أساسا عن طريق إسناد الخدمات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وستعمل إدارة الصندوق على تعميق اختبارها لمختلف نماذج الوجود القطري، ولا سيما المكاتب دون الإقليمية. وفيما يتعلق بأماكن العمل وغيرها من الأمور اللوجستية، سيعتمد على وكالات منظومة الأمم المتحدة الشقيقة، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

٨٥ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إجراء توسيع محدود لنطاق الوجود القطري للصندوق في عام ٢٠١٠، وتحديداً افتتاح ثلاثة مكاتب قطرية جديدة: في زامبيا، والفلبين، الكاميرون.

٢ - التعاون مع وكالات أخرى تتخذ من روما مقرا لها

٨٦ - من بين الفوائد الرئيسية الناجمة عن جهود التبسيط والمواءمة التي تبذلها حاليا الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها خفض تكاليف المعاملات ووقت إنجازها، وخفض التكاليف الثابتة، وتبسيط العمليات. واستنادا إلى التجربة الإيجابية المحققة حتى الآن، يجري التخطيط لتنفيذ أنشطة مشتركة إضافية بشأن العمليات الإدارية وأساليب العمل.

٨٧ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق إلى مجلسه التنفيذي وثيقة مشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها في المستقبل الشراكات التنفيذية القائمة على تحقيق الأهداف، وذلك على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وتضع الوثيقة إطارا للتعاون الفوري والمتوسط الأجل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يقوم على أربع ركائز، بما فيها العمليات والتعاون الإداري. ومن المتوخى اتخاذ مزيد من الإجراءات المشتركة في البلدان الرائدة المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء".

٨٨ - واستعرض المجلس التنفيذي، خلال دورته السابعة والتسعين، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وطلب إطلاعاً على آخر المستجدات بشأن هذه المسألة في المستقبل.

زاي - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٨٩ - سعيًا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تعزيز قدرتها على الاستجابة وخضوعها للمساءلة، بدأت عملية إصلاح شاملة وواسعة النطاق في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ومنذ بدء عملية الإصلاح وهي تسترشد بطائفة من الأهداف، أهمها الحاجة إلى تحسين فعالية المنظمة على الوجه الأمثل في تلبية احتياجات الناس المشمولين بعنايتها عن طريق تغيير أسلوب عملها إلى أسلوب يركز على النتائج، وإعادة تنظيم الهياكل، والحد من البيروقراطية.

٩٠ - ومن الأهداف المعلنة منذ أمد طويل ترشيده المقرر ليكون قادراً على تقديم التوجيه العام والحد الأقصى من الدعم إلى الميدان باستخدام أصغر الهياكل وأكثرها كفاءة. وقد أعدت في وقت مبكر من عملية الإصلاح قائمة بما يضطلع به المقرر من مهام أساسية بغية توجيه استعراض المقرر. وأسفر ذلك الاستعراض الجاري عن تقليص مكتب المفوضية في جنيف إلى حد كبير، حيث انخفض مجموع ملاكه الوظيفي من ٨٨٨ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ما مجموعه ٦٤٧ وظيفة مقررّة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩١ - وبعد إجراء تحليل واستعراض دقيقين للوضع، وسعيًا إلى تحقيق مزيد من الكفاءة من حيث التكلفة، اختارت المفوضية أن تنقل إلى بودابست وظائف الإمداد وإدارة الموظفين والشؤون المالية للمؤسسة، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأتاحت أوجه الكفاءة من حيث التكلفة التي تحققت عن طريق هذه الإجراءات تعزيز أنشطة المفوضية الرامية إلى مساعدة المستفيدين، وكذلك زيادة توظيف بعض خدمات الدعم الرئيسية التي قدمتها في عام ٢٠٠٩. وستؤدي المرحلة الثانية من نقل الوظائف، ولا سيما بإنشاء مركز عالمي للتعليم، إلى تحقيق وفورات إضافية، تعزى فحسب إلى الفروق في الأجور ووفورات الإيجار.

٩٢ - وإزاء هذه الخلفية، بدأت المفوضية تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠٠٨. وبرغم ما بذلت المفوضية من جهود، لن يكون بوسعها أن تطبق المعايير المحاسبية الدولية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ كما كان مقرراً في الأصل، وتم تأجيل مجالات هامة لغاية عام ٢٠١٠، مع توقع الانتهاء في عام ٢٠١١. وقد اعتمدت المفوضية نهج التنفيذ التدريجي، وهي تهدف إلى نشر بيانات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٩٣ - ويجري أيضا إعادة هيكلة عملية توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع توقع زيادة تعزيز الدعم لهذا الميدان عن طريق هيكل لامركزي وإنشاء مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون مقره في الميدان. وستستمر هذه الإصلاحات في عام ٢٠١٠، مع زيادة في الترشيح، بما في ذلك تعزيز اللامركزية ونقل الخدمات إلى جهات أخرى والاستعانة بمصادر خارجية. وستؤدي الأنشطة الاستراتيجية الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا إلى زيادة توحيد مناهج عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها، وتنفيذ المنهجيات والمعايير، مما سيسفر عن وفورات الحجم والكفاءة وزيادة الإنتاجية.

٩٤ - وتشكل مبادرات الإصلاح المذكورة أعلاه عنصرا مهما في الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وطلبت اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية إلى المفوض السامي أن يولي، في حدود الموارد المتاحة وبمرونة وكفاءة، الاحتياجات الواردة حاليا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وأهابت بالمفوضية أن تواصل إبقاء نفقاتها الإدارية قيد الاستعراض المستمر بغية تقليصه نسبتها إلى مجموع النفقات.

خامسا - خاتمة

٩٥ - بعد سعي حثيث إلى زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها عن طريق تعديل الإجراءات الإدارية وأساليب الإدارة منذ عام ١٩٧٠، بدأ التوجه نحو إعادة التفكير في الصلات التي تربط بين مبادرات إدارة التغيير والإصلاحات البرنامجية. ولم يعد إصلاح ممارسات الإدارة مجرد وسيلة لتلبية الحاجة إلى تحقيق نتائج برنامجية أفضل، بل صار قوة دافعة لإجراء إصلاحات على الصعيد البرنامجي.

٩٦ - وأدى هذا التغيير في طريقة التفكير إلى إعادة ترتيب أولويات التبسيط والمواءمة على جدول أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا أدل على ذلك من تعاظم الاهتمام بهذه القضية في شتى المحافل الحكومية الدولية. واستفاد العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من الإصلاحات الإدارية باعتبارها فرصة لتغيير طريقة تقديم الخدمات البرنامجية. ويتضح ذلك بوجه خاص، على سبيل المثال، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توصل عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين تقديم الخدمات عن طريق توحيد وتحديث هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها.

٩٧ - ومن السمات الأخرى الدالة على ما يبذل من جهود في الآونة الأخيرة على درب التبسيط والمواءمة ذلك التحول التدريجي نحو اعتماد نهج منطلق من القاعدة. وغدت إزالة

العقبات التي تعرقل تنفيذ عمليات متسقة على المستوى القطري تشكل أولوية رئيسية لكل من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٨ - ومن التطورات الحميدة على مدى العام الماضي تعاضم التفاعل بين آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والعمليات المركزية الحكومية الدولية المتجددة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فهناك مجال لزيادة تعميق هذا الترابط، مع مراعاة الهامش الضروري الذي ينبغي إتاحتها لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الوفاء بصلاحياتها التنفيذية.

٩٩ - وللمضي قدما على هذا المسار، لا يزال على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يجابه تحديات كبيرة، مبعثها في جملة أمور عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، وتنوع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى صعوبة إحراز تقدم شامل. ولن يتسنى للعديد من المنظمات أن تحرز تقدما، ولا سيما في مجال المعايير المحاسبية الدولية، بسبب ندرة التمويل والقدرات اللازمة. وتقتضي الصلات بين مبادرات إدارة التغيير إحراز تقدم على جميع الجبهات، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد.

سادسا - توصيات

١٠٠ - قد تود أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في موافاة المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة بتقارير منتظمة واستشرافية بقدر أكبر عن عمليات التبسيط والمواءمة في منظومة الأمم المتحدة، من أجل استصدار توجيهات واسعة النطاق واستشرافية من تلك الهيئات.

١٠١ - ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تضع خطط استشرافية لما يلزم من موارد لتبسيط الممارسات المتصلة بالعمل ومواءمتها، تفادياً لتأخر التنفيذ بسبب القيود المفروضة على التمويل.

١٠٢ - ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المنضوية تحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع خطة للترويج لتبسيط الممارسات المتصلة بالعمل ومواءمتها على المستوى القطري. وينبغي أن تعدّ أفرقة الأمم المتحدة القطرية خطط عمل على المستوى القطري، مع تحديد النتائج والجدول الزمني لتنفيذها. وينبغي إتاحة الموارد لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، حسب الاقتضاء، لتنفيذ خطة شاملة لمواءمة الممارسات المتصلة بالعمل وتطوير الخدمات المشتركة على الصعيد القطري.